الوحدة في وثائق الحزب الاشتراكي

لسنا فى حاجة إلى الغوص فى أعماق التاريخ اليمنى القديم لنثبت أن اليمنين شعب واحد له خصائص مشتركة تميزه حتى عن الشعوب العربية الأخرى التى يشترك معها فى خصائص مشتركة أيضاً .

ولسنا فى حاجة أيضاً إلى استعراض وقائع وأحداث وتطورات التاريخ الحديث لنثبت أن تحقيق الوحدة اليمنية كان مطلباً شعبياً عارماً عبرت عنه كل الأحزاب والقوى والتيارات السياسية والفكرية المتناقضة بعضها مع البعض والتى يعادى بعضها بعضاً لدرجة القتال والتصفيات الجسدية المتبادلة ، ولم يجمعها إلا هدف الوحدة والإيمان به بإخلاص ، لدرجة أن معيار الخيانة والوطنية كان الإيمان بالوحدة أو معارضتها ، من معها فهو وطنى ، ومن ضدها فهو خائن .

لسنا فى حاجة لأن نثبت ذلك . وإنما الذى نحن فى حاجة إليه بالفعل هو الإشارة إلى موقف الحزب الاشتراكى بالذات من قضية الوحدة ، لأنه دعا إليها عندما كان مجرد منظمة صغيرة تناضل ضد قوات الاحتلال البريطانى فى الجنوب ، ومن خلال تحولاته التى انتهت إلى صورته الأخيرة كحزب اشتراكى ، ولعب دوراً أساسياً فى صنعها عندما كان يحكم الجنوب ، وشارك فى حكم دولة الوحدة مناصفة فى البداية مع حزب المؤتمر الشعبى العام برئاسة الرئيس على عبد الله صالح ، ثم انضم إليهما حزب التجمع اليمنى للإصلاح . ولأنه الذى قام بعض قادته بإعلان الانفصال فى حركة تنطبق عليها كل مواصفات الخيانة الوطنية حتى حسب المعايير السائدة فى الحزب نفسه وأدبياته ومواقفه المعلنة .

(١)

فى السادس والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، قامت الثورة اليمنية بقيادة الجيش فى الجزء الشمالى . الذى كان يسمى المملكة المتوكلية اليمينة ، وأنهت حكم بيت حميد الدين وأعلنت الجمهورية ، وطلبت مساعدة مصر لحمايتها من التدخل الخارجى ، ووافق على مساعدتها الزعيم خالد الذكر جمال عبد الناصر ، وتتالت التطورات المعروفة للجميع .

وعند قيام الثورة اليمنية ، كان الجنوب اليمنى مقسماً إلى مشيخات ومحميات خاضعة للسيطرة البريطانية ، وأدى قيام الثورة والوجود المصرى إلى تهيئة الظروف لانطلاقها فى الجنوب أيضاً ، فاندلعت فى الرابع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ فى منطقة ردفان .. بدأت محدودة ثم سرعان ما اتسعت وتحولت إلى حرب تحرير قادتها الجبهة القومية ، وانتهت بإعلان الجنوب جمهورية مستقلة فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ . وخروج القوات البريطانية ، وأصبحت هناك دولتان يمنيتان : واحدة فى الشمال هى الجمهورية العربية اليمنية . والثانية فى الجنوب هى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

(٢)

والجبهة القومية التى قادت حرب التحرير ضد القوات البريطانية تكونت فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٣ من عدد من التنظيمات والقوى هى:

- حركة القوميين العرب . (٤)
- الجبهة الناصرية .

---

(٤) إلهام محمد مانع – الأحزاب والتنظيمات السياسية فى اليمن (١٩٤٨ - ١٩٩٣) دراسة تحليلية ص ٨٥ – ٨٦ – سلسلة كتاب مجلة الثوابت – صنعاء – اليمن .

- الجبهة الوطنية .
- المنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل .
- التشكيل السرى للضباط والجنود الأحرار .
- جبهة الإصلاح اليافعية . نسبة إلى منطقة يافع .
- القبائل .
- منظمة شباب المهرة .
- المنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل .
- منظمة الطلائع الثورية فى عدن .

وكانت حركة القوميين العرب هى أكبر وأهم هذه المنظمات وتركزت فى يديها القيادة الفعلية للجبهة. والتى تطورت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكى .

ونحن لن نتتبع التحولات السياسية العميقة التى تعرضت لها الحركة وحولتها من أقصى اليمين الوحدوى العربى إلى أقصى درجات التطرف الشيوعى ثم اعتدالها إلى حد كبير بعد سلسلة من التصفيات الدموية الداخلية . وإنما يعنينا قضية الوحدة فى وثائقها فى مراحل تطورها المختلفة والتى ظلت ثابتة رغم التحولات العميقة فى مسيرة الحركة وقياداتها ..

(٣)

جاء فى الميثاق الوطنى الذى وافق عليه المؤتمر العام الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل الذى عقد فى الفترة من ٢٢ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٥ عن الوحدة اليمنية ما يلى :

«وعلى الرغم من [٥] منطق التجزئة الذى ساد حركة التحرر الوطنى التقليدية على مستوى الشمال والجنوب إلا أن الحركة الوطنية الثورية بعد

---

(٥) د . عبد العزيز المقالح - مقالة الوحدة وأهداف الثورة اليمنية - مجلة الثوابت - عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤ .

دراسة كاملة لأزمة العمل الوطنى فى المنطقة توصلت إلى قناعة تامة بأن تكتيل القوى الوطنية الثورية فى شمال اليمن وجنوبه للنضال ضد الاستعمار والرجعية هو السبيل الثورى الجاد فلقد كانت الحركة الوطنية فى الجنوب لا تستطيع ان تباشر اتجاهها الثورى ضد الاستعمار مادامت القوى المتوكلية هى المسيطرة فى الشمال اليمنى وهى بالضرورة الحليف القوى للاستعمار . إن هذا أكد بما لايقبل الشك أن المشاكل التى يعانى منها الشعب فى الجنوب والشمال مشاكل واحدة تؤكد وحدة أراضيه ووحده نضاله . إن شعارات وحدة التراب اليمنى ، ووحدة الشعب العربى فى إقليم اليمن ، وحدة النضال ، هى الطابع الذى ميز الحركة الوطنية الثورية عما عداها» .

(٤)

وفى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ظهرت للوجود جمهورية اليمن الديمقراطية فى الجنوب تحت حكم الجبهة القومية ، وفى الفترة من ٧ - ١١ أكتوبر عام ١٩٦٨عقدت القيادة العامة للجبهة دورتها العادية وجاء فى برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الذى صدر عنها :

«لولا الظروف الموضوعية [٦] السائدة فى الشمال والجنوب عند استقلال الجنوب، تلك الظروف التى شكلت عوائق آنية، لكان من الضرورى قيام الكيان اليمنى بتحقيق الوحدة اليمنية التى ظلت، ومازالت، أمل الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب، ولكن الجبهة القومية فى السلطة، وكتنظيم شعبى جماهيرى ستعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق الوحدة اليمنية».

أى ان هناك التزاماً واضحاً بعد أن وصلت الجبهة للحكم بالعمل على تحقيق الوحدة مع الشمال .

---

(٦) المصدر السابق.

(٥)

وفى عام ١٩٧٥ حدث تحول جديد عندما قامت ثلاث تنظيمات هى الجبهة القومية ، وحزب البعث العربى الاشتراكى ، والاتحاد الشعبى الديمقراطى - شيوعى - بالاتفاق فيما بينها على التوحيد والاندماج تحت اسم : «التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية» .

وكانت تؤمن بالماركسية. وجاء فى التقرير السياسى للمؤتمر التوحيدى:[٧]

«إن تنظيماتنا قد أثبتت بطبيعتها بأنها وحدوية منذ قيامها ، وحدوية فى تشكيلاتها التنظيمية، وحدوية فى كل تاريخ نضالها . ولقد أكدت تنظيماتنا منذ البداية وعبر نموها وتطورها ، وفى كل المراحل المختلفة على مواقفها المبدئية تجاه قضية الوحدة اليمنية باعتبارها المصير والمستقبل لشعبنا اليمنى ، ولقد حاربت باستمرار وبدون هوادة كافة الأفكار الانفصالية والإقليمية والمذهبية . إن الوحدة اليمنية هى التعبير الأمين والصادق للمصالح المادية والروحية لأوسع جماهير شعبنا اليمنى، إنها التعبير الأمين لمبادئ وأهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر ، ولابد من مواصلة العمل الدؤوب لتوفير الأجواء الصحية لتحقيقها بواسطة الطرق السلمية ، وبمضامين وطنية وديمقراطية»..

وجاء فى برنامج عمل التنظيم :

«إن جميع هذه الخطط والبرامج [٨] ، وهى تحدد الخط العام لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، لابد أن نؤكد بمسئولية كبيرة أن ذلك لا يعنى على الإطلاق إننا نحصر الثورة فى شطر من الإقليم وبالتالى ما يترتب على ذلك من تكريس أوضاع التجزئة الشاذة الموروثة المفروضة على الشعب اليمنى . إن وحدة الأرض ووحدة الشعب اليمنى استمرت عبر التاريخ .

---

(٧) المصدر السابق .

(٨) إلهام محمد نافع - مصدر سابق ص ١٦٩.

على الرغم من حالات التمزق والتجزئة الآنية . وكانت وحدة متماسكة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولم تتمكن أى نهضة أو حضارة حقيقية أن تقوم إلا فى ظل هذه الوحدة ، إن وحدة الإقليم ستظل ضرورة استراتيجية لحاضر ومستقبل الثورة الوطنية ، لأن ذلك يعنى بوضوح أن الوضعية الراهنة لوجود كيانين فى الإقليم وضعية لا يمكن أن تستمر . إن استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انفصام بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمنى وبالتالى وحدة مصالحه المشتركة ، وكذلك مرتبطة بوحدة الأداة على صعيد الإقليم كله . لكى تتمكن من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التاريخية لشعبنا اليمنى».

(٦)

وفى عام ١٩٧٨ حدث تحول سياسى آخر بعد وقوع صراع دموى داخل النظام انتهى بتصفية مجموعه سالم ربيع على رئيس الجمهورية ، إذ تكون الحزب الاشتراكى بدلاً من التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية - وعقد الحزب مؤتمره العام الأول فى شهر أكتوبر وجاء فى برنامجه [٩]:

«إن جماهير الشعب اليمنى قد ناضلت فى الشمال والجنوب من أجل حماية ثورة ٢٦ سبتمبر. كما شاركت فى النضال ضد الاستعمار البريطانى، وسوف تستمر تناضل فى الاقليم كله من أجل الدفاع عن ثورة ١٤ أكتوبر ، وتلاحم الثورتين اليمنيتين ، وينطلق الحزب الاشتراكى اليمنى فى سياسته الوطنية من حقيقة مؤداها أن الحل الصحيح للقضية الوطنية والمتمثل فى وحدة الأرض والمصالح والأداة ، ويكتسب أهمية بالغة للحركة

(٩) د عبد العزيز المقالح - مصدر سابق .

الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطني والاجتماعي . ويعبر الحزب عن الطموح الطبيعي لدى الجماهير الشعبية اليمنية إلى الوحدة التي ستمكن من تعبئة كافة الموارد والطاقات المادية والبشرية في سبيل تحقيقه التقدم الاجتماعي وبناء المجتمع الجديد . لقد كانت القضية الوطنية اليمنية ولا تزال تتسم بأهمية تاريخية عظيمة سواء على صعيد الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية ، أو على صعيد جماهير شعبنا العريضة لأنها متغلغلة في أعماق ضميرها وعقلها . ويدرك حزبنا ، والأكثرية الساحقة من جماهير الشعب اليمني الكادحة ، إدراكاً عميقاً ضرورة التخلص من التمزق والتجزئة . ويفهمان أن تحقيق وحدة الشعب اليمني سوف يغدو مصدراً عظيماً لقوته وحافزاً جباراً لتقدمه» .

وجاء في البرنامج أيضاً : (١٠)

«تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جدلياً بوحدة أداة الثورة اليمنية ، فأداة الثورة اليمنية ، الطليعة السياسية لشعبنا ، تعتبر صمام الأمان الوحيد الذي به فقط يتم مواصلة مسيرة الثورة بثبات، قبل الوحدة وبعدها ، نحو بناء اليمن الجديد الخالي من كل صنوف الظلم والاضطهاد والاستغلال . اليمن الجديد الذي يسير في ركاب التحرر والتقدم والاشتراكية والسلم . وفي هذا الاتجاه فإن الحزب الاشتراكي اليمني . بصفته الفصيل الرئيسي في الحركة الوطنية اليمنية يواصل نضاله لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية ، ويناضل أيضاً جنباً إلى جنب من أجل تحقيق الوحدة اليمنية . وفي نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة»

★★★

(١٠) إلهام محمد نافع – مصدر سابق ص ١٧٤ .

وهذه النصوص التى تؤكد على حتمية الوحدة . رغم تغير اتجاهات وتشكيل المنظمة السياسية الحاكمة وقياداتها . توضح أن الشئ الثابت الوحيد فيها الذى لم يتعرض للتغير أو التطوير هو هدف الوحدة التى حملها فى قلبه وعقله أعضاء هذه المنظمات عندما كانوا متفرقون وعندما توحدوا معاً . ولم يشذ عن ذلك الشيوعى والناصرى والبعثى واليمينى والتقدمى والقبلى . والزيدى والشافعى .. إلخ ، ولم تكن هذه الأحزاب والمنظمات التى تحولت إلى تنظيم واحد وحزب واحد . فى حاجة إلى بث الإيمان بالوحدة فى عقول وقلوب أعضائها وإقناعهم بها لأنهم أتوا إليها يحملون هذا الإيمان التلقائى .. وقد عكست العضوية فى هذه المنظمات أثناء النضال ضد القوات البريطانية . وفى التعيين فى الوظائف والمناصب الوزارية والحزبية بعد الاستقلال وتكوين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هذا الإيمان التلقائى بالوحدة . وعدم وجود شئ اسمه جنوبى أو شمالى ، فكثير من العناصر القيادية والوزراء والمسئولين كانوا من مناطق شمالية . ولم يحس أحد فى الجنوب أنهم غرباء عنهم ينتمون إلى بلد آخر مجاور ، ولم يكن لهؤلاء الأعضاء ولاء لجمهورية اليمن - فى الشمال باعتبارها بلدهم الذى جاءوا منه.

ونفس الشىء كان فى الشمال أيضاً . إذ تقلد كثير من أبناء الجنوب مناصب فى جميع الوزارات . دون أن يحس الشماليون أنهم غرباء عنهم ومن البلد المجاور لهم وعليهم أن يعودوا إليها بعد أن استقل .

وهذا الشعور لم يتزعزع عندما اندلع القتال مرتين بين الجمهوريتين ، بل على العكس ، إزداد قوة وهو ما سنراه فيما بعد ●

ولم تكن الوحدة مجرد نصوص فى برامج هذه المنظمات منذ نشأتها ونضالها وعبر مسيرة تطورها .. وإنما كانت نصوصاً فى دستور الدولة الوليدة فى الجنوب والذى تم وضعه فى عام ١٩٧٠ . وهى :

«إيماناً بوحدة اليمن[١١] . ووحدة المصير للشعب اليمنى فى الإقليم . واعتماداً فى الأساس على وحدة الشعب . والأرض اليمنية . فقد ناضل شعبنا اليمنى ببسالة ضد الإمبريالية والاستعمار وضد رجعية الإقطاع المحلى متمثلاً فى الحكم الإمامى والسلاطينى».

«ورغم الأوضاع الاستثنائية غير الطبيعية التى وجدت متمثلة بتجزئة الإقليم اليمنى إلى شطرين ، إلا أن هذه التجزئة لم تستطع أن تقف عائقاً أمام وحدة النضال الوطنى المشترك لإقليمنا اليمنى شمالاً وجنوباً» .

«واليوم . وبالرغم من التجزئة . فإن الترابط الجدلى لنضال الشعب اليمنى بشطريه مستمر فى تلاحمه ووحدة نضاله . ليس ضد المؤامرات الإمبريالية والرجعية فى الإقليم فحسب . وإنما فى سبيل الخلاص النهائى من مواقع التجزئة . ولإعادة الأوضاع الطبيعية لوحدة الإقليم» .

«وتتويجاً لكل هذه النضالات المترابطة جدلياً لإقامة اليمن الديمقراطى الموحد كخطوة نحو الوحدة العربية الديمقراطية فقد أعطى شعبنا فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نفسه هذا الدستور الوطنى الديمقراطى»

مادة (١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطى الموحد .

مادة (٢) الشعب اليمنى شعب واحد . وهو جزء من الأمة العربية . والجنسية اليمنية واحدة ●

---

(١١) د . أبو بكر القربى - مجلة الثوابت - عدد أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ .

ونخلص من ذلك لإعادة التأكيد على أن الإيمان بالوحدة عميق الجذور وجزء من تركيبة اليمنيين النفسية والوطنية ولا يرتبط بنظام حكم معين . أو تيار سياسى محدد . ولا هى دعوة انفرد برفع لوائها حزب أو جماعة سياسية بعينها دون غيرها . ولذلك فمن الخطأ القول إن الدافع للحزب الاشتراكى أو قادته لطلب الوحدة . كان خوفهم من المستقبل بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية التى كانوا يعتمدون عليها : مثل قول «لقد أحدثت هذه الانهيارات انعكاسات سلبية على قيادات الحزب الاشتراكى التى أدركت أن الجدران وراء ظهورها ، والتى كانت تستند وتتكل عليها كلياً أخذت تتداعى وتنهار ، فأخذت هذه القيادات تحدق فى المجهول . وكان الأمين العام للحزب الاشتراكى على سالم ومعه مجموعة من الذين جاءت بهم أحداث الثالث عشر من يناير عام ٨٦ إلى قيادة الحزب يتحمسون لفكرة الوحدة الاندماجية لإلقاء كل الأعباء والتركة الثقيلة على دولة الوحدة ، مع الاحتفاظ بكل آليات الحزب القمعية . كخط رجعة إلى الانفصال بعد أن تترنح دولة الوحدة من جراء الأعباء الثقيلة . وقد يؤدى الأمر إلى القتل النهائى لحلم اليمنيين فى الوحدة اليمنية». [١٢]

لقد رأينا أن الإيمان بالوحدة والدعوة إليها من أدبيات الحزب الاشتراكى . وكانت هناك اتفاقيات وحدوية بين الشمال والجنوب منذ عام ١٩٧٢ ، عندما كان الاتحاد السوفيتى موجوداً وفى أوج قوته . وكذلك دول الكتلة الشيوعية وعندما كان الحكم فى الجنوب ماركسياً متطرفاً وهو ما يخالف ما ذهب إليه المؤلف .

---

(١٢) محمد ردمان الزرقة - اليمن : مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة ص ١٦.

كذلك وحتى مع انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية وتلاشى الدعم المادى والسياسى الذى كان الجنوب يتلقاه منها ، فإن ذلك لم يكن دافعاً لقادة الحزب الاشتراكى لطلب الوحدة الاندماجية . لأنهم لو كانوا يريدون الاستمرار فى التواجد كدولة مستقلة ، فقد كان سهلاً عليهم أن يحصلوا على دعم مالى يفوق ما كانوا يتلقونه من الاتحاد السوفيتى ومن الدول التى ساعدتهم على الانفصال فيما بعد لأنها كانت ضد الوحدة من أساسها ، وكان ممكناً أيضاً أن يرتموا فى أحضان أمريكا ويحصلوا منها على مساعدات . مع احتفاظهم بدولتهم خاصة وأن الشمال فقير ويتلقى هو الآخر مساعدات من نفس الدول المعارضة للوحدة .

ولعل ذلك هو ما جعل قيام مجموعة صغيرة من قادة الحزب الاشتراكى بإعلان الانفصال عملاً بشعاً وخيانة سافرة ، لا لبلادهم فقط ، وإنما لحزبهم وتاريخهم كذلك .

هذه هى الملاحظة الأولى ..

وأما الملاحظة الثانية .. فهى أن الدعوة للوحدة اليمنية لم تكن جزءاً من الدعوة للوحدة العربية الشاملة . كما دعا إليها حزب البعث والزعيم خالد الذكر جمال عبد الناصر . ولم تكن القومية العربية محتواها الوحيد ، كما لم تكن جزءاً من وحدة إقليمية مثل الدعوة لوحدة المغرب العربى أو الهلال الخصيب أو وادى النيل أو الوحدة الخليجية .

وإنما كانت دعوة ذات طبيعة خاصة متفردة ووطنية موغلة فى وطنيتها ، وهذا ما أعطاها تميزها وزخمها وطغيانها على أى عوائق أخرى ، ولذلك لا يمكن عقد المقارنات بينها وبين الوحدات الأخرى التى قامت وفشلت فى العالم العربى كما ذهب بعض إخواننا فى اليمن . فالوحدة المصرية - السورية التى تمت فى شهر فبراير عام ١٩٥٨ قامت بين دولتين لدى كل

منهما إحساس وطنى متميز رغم إيمانهما بالوحدة وقيل إنها وحدة بين الشعبين المصرى والسورى . وهو ما لم يجرؤ أحد أن يقوله قبل الوحدة اليمنية أو عند إتمامها . وعندما قامت الحركة الانفصالية فى سوريا فى سبتمبر عام ١٩٦١ أرسل عبد الناصر قوات مصرية لضرب القوات الانفصالية . إلا أنه خوفاً من دخولها فى قتال مع القوات السورية أمر قوات المظليين التى أسقطت بالامتناع عن القتال حتى لا يحدث شرخ بين الشعبين . بينما خاضت الدولتان اليمنيتان حربين طاحنتين بينهما ، وفى كل حرب كانت الدعوة للوحدة تتعزز ويزداد الإعلان عن التمسك بها . دون أن تخلق حاجزاً نفسياً بينهما .

والذى يعزز تفرد الوحدة اليمنية عما عداها . إن ظهور دولة جديدة فى الجنوب فى الثلاثين من شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ لم يخلق تياراً وطنياً فيها . ولا أدى إلى نشوء دعوة استقلالية والتمسك بحدود والدخول فى خلافات مع الدولة الشمالية مثلما حدث بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وظهور الأردن وسوريا ولبنان . وتحولها إلى وحدات وطنية مستقلة لها إحساس ذاتى متميز . ومثلما حدث فى الخليج العربى من ظهور دولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت بالإضافة إلى سلطنة عمان كدول مستقلة ولم تكن صدفة أن المشاكل الحدودية بين الدولة الجديدة فى الجنوب كانت مع الدولتين غير اليمنيتين . وهما السعودية وسلطنة عُمان .

والذى نلاحظه أيضاً إنه رغم أن دول الخليج لها سمات مشتركة وأنظمة حكمها متشابهة . ودخلت فى منظمة مشتركة هى دول مجلس التعاون فإن مشاكل الحدود بين بعض دولها لم تنته بل ازدادت اشتعالاً وأدت إلى مصادمات .كما حدث بين البحرين وقطر وبين قطر والسعودية بالإضافة إلى مشاكل حدودية تم تسويتها بين السعودية وكل من الكويت

وعُمان والإمارات ، مما يعكس إحساس هذه الدول بذاتيتها المستقلة عن غيرها ورغبتها فى التميز عنها واكتساب استقلالية وطنية ترفض التخلى عنها لحساب وحدة أشمل ، ولا تسمح لمواطنى الدول الأخرى دخولها إلا بجوازات السفر شأنهم شأن أى أجانب ، وهو ما لم يحدث بعد قيام دولة يمنية فى الجنوب.

وبالنسبة لمصر والسودان ووحدة وادى النيل ، ورغم التغنى بها وبأن الدولتين والشعبين يربطهما شريان حياة واحد . ولا يمكن التفريق بينهما . فقد اختار السودانيون فى أول استفتاء على حق تقرير المصير الانفصال وتكوين دولة مستقلة ، وانهم نصف السودانيين العرب مصر بأنها دولة استعمارية ، وأعنى بهم طائفة الأنصار الذين يعبر عنهم حزب الأمة ، وأنها تتسلط وتتعالى عليهم، ونشأت بين الدولتين مشكلة حدود حول حلايب . ورغم التوقيع على اتفاقية للتكامل الاقتصادى بينهما فإنها لم تستمر وساد العداء بين البلدين بسبب اختلاف وتغير النظام فى السودان واتهام مصر النظام السودانى بالمشاركة فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى مدينة أديس أبابا أثناء ذهابه للمشاركة فى مؤتمر القمة الأفريقى فى يونيو سنة ١٩٩٥، وبمساعدته الجماعات الإسلامية الإرهابية وإيواءها .. وسادت القطيعة بين البلدين .

ولم يحدث شئ كهذا بين الدولتين اليمنيتين رغم الحروب الطاحنة والاختلاف الحاد فى طبيعة النظامين ومساندة كل منهما جماعات سياسية موالية تقوم بعمليات عسكرية ضد النظام القائم فى بلادها وتعمل على إسقاطه . فدعم الشماليون جماعات فى الجنوب ، ودعم الجنوبيون جماعات فى الشمال ، ولم يترتب على ذلك تعميق العداء بين البلدين ، بل رفض كل نظام اعتبار ما حدث من النظام الآخر واعتباره تدخلاً فى شؤونه الداخلية .

وبالنسبة للدعوة للوحدة المغاربية بين المغرب والجزائر وتونس وهى دعوة قوية نشأت أثناء خضوعها للاحتلال الفرنسى ، وكان هناك اتفاق بين الأحزاب التى خاضت النضال ضده على تحقيقها بعد الاستقلال ، وتلقى - ولا تزال - تأييداً شعبياً . وإيماناً بها . واعتبار أهل المغرب متميزون عن أهل المشرق العربى ، وجدناها تتعثر وتنهار رغم التوصل إلى اتفاقيات عديدة لتحقيقها وانضمام ليبيا وموريتانيا إليها . بل ازدادت حدة المشاعر الوطنية لكل دولة تميزاً عن غيرها على حساب المشاعر العامة ، وتغلبت المصلحة الوطنية الضيقة على مصلحة الإقليم بسبب الاتهامات بين المغرب والجزائر بأن كل منهما تريد الزعامة لنفسها . والتدخل فى شؤون الدول الأخرى ، ونشبت مصادمات على الحدود بينهما ، وخلافات حدودية بين الجزائر وتونس ومشاكل بين ليبيا وتونس . واتهام تونس ليبيا التدخل فى شؤونها ودعم اتجاهات وأحزاب تونسية . ونشبت مشكلة حول الصحراء الغربية . عندما قالت جبهة البوليزاريو أنها تمثل شعباً متميزاً عن الشعب المغربى ، واندلعت حرب ، وأيدت الجزائر البوليزاريو ، وأعلنت جمهورية صحراوية اعترفت بها عدد من الدول الإفريقية . أى أن الإيمان بوحدة مغربية وتوقيع اتفاقيات تكامل لم يصمد أمام المشاعر الوطنية الضيقة . وهو ما لم يحدث بالنسبة لليمنين .

والملاحظة الثالثة : إن الدعوة للوحدة اليمنية لم ترتبط بمحاولات لإقناع الشعب بها حتى يوافق عليها ، وتبيان مزاياها وفوائدها الاقتصادية والسياسية .. ولا حاولوا التدرج بها بإقامة سوق اقتصادية مشتركة ووحدة اقتصادية تتطور بمرور الوقت إلى وحدة سياسية فيدرالية أو كونفدرالية ، مثلما يحدث بالنسبة للدعوة للوحدة العربية .

شئ من هذا لم يحدث . وإنما كان محور الدعوة ونقطة ارتكازها

الأساسية ، أن هناك شعباً يمنياً واحداً لابد أن يتوحد فى دولة واحدة بعد زوال الاستعمار البريطانى .

ولهذا حين ظهرت للوجود الدولة الجديدة فى الأماكن التى كانت خاضعة لبريطانيا . لم تختر لنفسها إلا اسماً يمنياً . هو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

كما يزداد تفرد التجربة اليمنية وضوحاً لو قارناها بتجربة حزب البعث العربى الاشتراكى بعد وصوله للحكم فى كل من سوريا والعراق ، وفشله فى تحقيق الوحدة أو حتى الاتحاد على أى مستوى بينهما رغم أن الشعور الشعبى المؤيد للوحدة العربية عارم فى البلدين ويحكمها حزب واحد بل ساد العداء بين البلدين بطريقة غير مسبوقة . وازداد معه ميل كل منهما لإظهار استقلاليته وعدم السماح بالمساس بها •

لم يكن هناك مفر من إتمام الوحدة بين الدولتين . رغم الخلافات الشاسعة بين النظامين اللذان يحكمان فيهما سياسياً واجتماعياً وارتباطات كل منهما بقوى دولية وإقليمية متصارعة على النفوذ فى المنطقة .

وقد تجلت الخصوصية اليمنية عن غيرها من التجارب العربية الأخرى بطريقة واضحة وفذة فى آن واحد .

ففى شهر أكتوبر من سنة ١٩٧٢ . اندلع القتال بين قوات الدولتين نتيجة الاحتكاكات والشكوك بينهما والمؤامرات المتبادلة .

وأسرعت الدول العربية والجامعة العربية بالتدخل لوقف القتال وإجراء محادثات بين الطرفين فى القاهرة .

وهنا وقع حدث فريد من نوعه ولا مثيل له فى علاقات الدول . فبدلاً من أن توقع الدولتان المتحاربتان على اتفاق سلام بينهما يحدد بوضوح حدود كل منهما . ويلتزمان باحترامها وكذلك الاتفاقيات الموقعة فى إطار الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية أو احتلال أراضى الغير بالقوة والمحافظة على الاستقلال والكيان الوطنى المستقل .

بدلاً من ذلك ، فوجئ الجميع أن الحل الذى اتفق عليه الطرفان بعد سحب القوات من الأماكن التى احتلتها من هذا الجزء أو ذاك ، هو توحيد البلدين فى دولة واحدة ، لها رئيس واحد وعاصمة واحدة وشعار واحد ، وسلطات تشريعية وتنفيذية واحدة ودستور ، وتشكيل لجان مشتركة تتولى متابعة تنفيذ الاتفاق الذى وقع فى الثامن والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وهو ما عرف باتفاق القاهرة .

وفى السادس والعشرين من شهر نوفمبر من نفس العام عقدت فى

العاصمة الليبية - طرابلس - قمة شمالية جنوبية صادقت على اتفاقية القاهرة . وصدر عنها ما عرف ببيان طرابلس ، والاتفاق على إنشاء تنظيم سياسى موحد ، وبدأ إنشاء اللجان المشتركة التى تعمل على توحيد الإدارات والأجهزة .

ونحن لن نتتبع أعمال هذه اللجان ولا الاجتماعات التى حدثت ، لأن الذى يهمنا هنا هو التركيز على هذه الخصوصية الفريدة - كما قلنا - وهى الاتفاق على الوحدة بعد الحرب ، بدلاً من أن تؤدى الحرب إلى إثارة المشاعر الوطنية فى كل دولة ضد الأخرى .وإثارة شعبها ضد الآخر، لأنه لا يوجد شعبان أصلاً وإنما شعب واحد ، ولم يحاول أى طرف أن يستغل الحرب لتكريس فكرة الدولة الوطنية المستقلة ، خاصة فى الجنوب وهى الدولة الوليدة حديثة الاستقلال .

وبعد هذا الاتفاق تعرضت الأوضاع الداخلية فى كل دولة إلى تغييرات شاملة ودموية ، ثم تجدد القتال بينهما فى شهر فبراير سنة ١٩٧٩ ، ومرة أخرى تجلت الخصوصية اليمنية بالاتفاق على سحب القوات العسكرية للدولتين من المناطق التى احتلتها وعقدت قمة شمالية جنوبية فى الكويت فى شهر مارس من نفس السنة تم الاتفاق فيها على السير قدماً فى تنفيذ اتفاق القاهرة وبيان طرابلس لتحقيق الوحدة وما انتهت إليه اللجان المشتركة.

أى أن تجدد الحرب بين الدولتين جدد التأكيد على اتفاق الوحدة، ولم يتخذها أى طرف ذريعة لكى يتهرب مما وقع عليه فى القاهرة وطرابلس عام ١٩٧٢ .

وبعدها توالت الاجتماعات على مستويات القمة والمستويات الوزارية والخبراء والمختصين فى اللجان المختلفة والاتفاق على دمج الوزارات والأجهزة وتوحيد القوانين والأنظمة والدستور للحصول على موافقة المجلسين النيابيين فى الشمال والجنوب عليه .

ثم تم الاتفاق على وحدة البلدين فى دولة واحدة فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٨٩ والإعلان عنها فى الثانى والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٩٠.

وهكذا . تحقق الحلم التاريخى لليمنيين .. فى توحيد بلادهم .

ونص اتفاق الوحدة هو :

«والوطن اليمنى يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته . وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية ، والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخى فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩ من العام الماضى .

ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التى تتم بين قيادتى الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة فى قيادة العمل الوحدوى. وتثبيت واجب المسئولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات، ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية فى المرحلة الانتقالية. وقيام دولة الوحدة وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطنى من نقاشات وحوارات وطنية استهدفت فى مجملها خدمة قضية وحدة الوطن بشكل عام .

وانسجاماً مع ما تشهده مسيرة الوحدة من مناخ ديمقراطى وتعزيزاً لهذا المناخ الذى يعبر عن أهم الأهداف والمكاسب الوطنية لثورتى سبتمبر وأكتوبر الخالدتين ، كمرتكز أساسى قامت عليه حوارات أبناء الوطن اليمنى من أجل إعادة وحدتهم ، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها ، وعدم وجود فراغ دستورى فى ظلها، وتحقيقها للشرعية الكاملة فى المشاركة الشعبية والديمقراطية فى الحكم .

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء

الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية . وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أى جهة غير مخولة حق التعديل .

وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوى الذى يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ومنطلقاً من انتمائه القومى والإسلامى والإنسانى .

فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادتى الوطن اليمنى ممثلة فى الأخوين العقيد على عبد الله صالح رئيس الجمهورية . القائد العام للقوات المسلحة . الأمين العام [١٣] ، للمؤتمر الشعبى العام . وعلى سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى والإخوة . الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة الأركان العامة . والمجلس الاستشارى .وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام من كبار المسئولين المدنيين والعسكريين وفقاً للقائمة المرفقة ، وذلك خلال الفترة من ٢٤ - ٢٧ رمضان ١٤١٠ . الموافق ١٩ - ٢٢ أبريل ١٩٩٠ حيث تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١) تقوم بتاريخ الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م . الموافق ٢٧ شوال بين دولتى الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطرى الوطن اليمنى) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما فى شخص دولى واحد يسمى «الجمهورية اليمنية» . ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

---

(١٣) التنظيم السياسى الحاكم فى الشمال .

مادة (٢) بعد نفاذ هذا الاتفاق ، يكون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم فى أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى [١٤] والمجلس الاستشارى [١٥] ، ويؤدى مجلس الرئاسة اليمين الدستورى أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه .

ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة فى الدستور..

مادة (٣) تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ، ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى ، بالإضافة إلى عدد ٣١ عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها فى الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور .

وفى حالة خلو مقعد أى من أعضاء مجلس النواب لأى سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

مادة (٤) يصدر مجلس الرئاسة فى أول اجتماع له قرار بتشكيل مجلس استشارى مكون من ٤٥ عضواً . وتحدد مهام المجلس فى نفس القرار .

مادة (٥) يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التى تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور .

مادة (٦) يكلف مجلس الرئاسة فى أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم

---

(١٤) هو المجلس النيابى فى الجنوب .

(١٥) هيئة رئاسة مجلس الشورى فى الشمال .

تصور حول إعادة النظر فى التقسيم الإدارى للجمهورية اليمنية . بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير .

مادة (٧) يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطنى ، وذلك فى أول اجتماع يعقده المجلس ، كما يتولى مجلس الرئاسة فى أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد . وذلك للبت فيما يلى :

أ - المصادقة على القرارات بقوانين التى أصدرها مجلس الرئاسة .

ب - منح الحكومة ثقة المجلس فى ضوء البيان الذى ستقدمه .

ج - تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبى العام عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.

د - مشاريع القوانين الأساسية التى سيقدمها إليه مجلس الرئاسة .

مادة (٨) يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه ، وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسى الشورى والشعب .

مادة (٩) يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير إليه فى المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

مادة (١٠) تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلس الشورى والشعب ملغية لدستورى الدولتين السابقتين .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى صنعاء بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ أبريل ١٩٩٠م .

(على سالم البيض)
الأمين العام للجنة المركزية.
للحزب الاشتراكى اليمنى .

(الفريق على عبد الله صالح)
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة.
الأمين العام للمؤتمر الشعبى.

وكما تجلت الخصوصية اليمنية فى قضية الوحدة بأن جعلتها متميزة عن غيرها من تجارب الوحدة العربية ومختلفة عنها تماماً للدرجة التى جعلت اليمنيين يتجهون إلى مزيد من الوحدة فى أعقاب كل حرب تنشب بين الدولتين فى الشمال والجنوب بدلاً من تعميق الانفصال .

فقد تجلت خصوصية التجربة اليمنية أيضاً فى قضية الديمقراطية والتعددية الحزبية التى أخذت بها البلاد بعد وحدتها وارتبطت بها بحيث أصبح استمرار أحدها متوقف على استمرار الأخرى ، فلم يكن ممكناً أن تقوم الوحدة بدون ديمقراطية ، ولا كان ممكناً أن توجد ديمقراطية فى أى من الشطرين بدون وحدتهما .

وكما أن الوحدة غير قابلة للانفصال، فان الديمقراطية غير قابلة للإلغاء.

وهذا هو السبب فى تلك الظاهرة الفريدة التى رأيناها بعد الحرب الانفصالية التى شنتها عناصر فى قيادة الحزب الاشتراكى ، وهى أن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح لم يسرع باستغلال الفرصة وإصدار قرار بحل الحزب الاشتراكى وحزب رابطة أبناء اليمن وتوجيه تهم الخيانة لهما ، لأن العمل الذى قام به بعض قادة الحزبين تنطبق عليه بالفعل كل مواصفات الخيانة الوطنية .

وإنما أصدر عفواً عاماً عن كل الذين شاركوا فى القتال باستثناء بعض القادة الذين خططوا للانفصال وقاموا به بالفعل .

ولو أن هذه الجريمة وقعت فى دولة أخرى لرأينا. إجراءات سياسية استثنائية ضد الأحزاب التى اشتركت فيها . وإنما لحدثت لأعضائها والمتعاطفين معهم مذابح لا تبقى ولا تذر .

وقرار العفو صدر والحرب مشتعلة. بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤، ونصه:[١٦]

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية . وإيماناً بصدق التوجه الديمقراطي لتعزيز انتصارات الثورة اليمنية وتجسيداً لروح التسامح الأصلية في عقل وضمير شعبنا ، وانطلاقاً من الالتزام المطلق بواجب الحفاظ على وحدة الوطن وتماسك المجتمع اليمني في مختلف الجمهورية ، وحرصاً على أن يساهم كل أبناء الشعب اليمني في مسيرة البناء الوطني واحتواء الآثار المؤسفة التي نتجت عن الفتنة الداخلية التي سببها تمرد عناصر انفصالية مجرمة على الشرعية الدستورية وما نتج عن ذلك من تفجير للأوضاع العسكرية وتهديد مباشر لوحدته وأمنه واستقرار المواطنين ، لذلك كله ، ونظراً لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا . وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة ، قرر :

مادة (١) فيما عدا العناصر الانفصالية المحددة أسماؤهم في القبض القهري الصادر من النائب العام للجمهورية بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٩٤ ، يعفى عفواً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين قاموا تحت هيمنة الشرذمة الانفصالية المجرمة بأعمال وتصرفات مخالفة للدستور ويعاقب عليها القانون، وبموجب هذا القرار يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والمدنية ويستمرون في ممارسة مسئولياتهم في ظل الالتزام بالشرعية الدستورية في العمل والإنتاج .

مادة (٢) يستفيد من هذا العفو كل من يلتزم بالشرعية الدستورية .

مادة (٣) يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

دكتور / محمد سعيد العطار — *القائم بأعمال رئيس الوزراء*

الفريق / علي عبد الله صالح — *رئيس مجلس الرئاسة*

---

(١٦) حقائق عن الوحدة اليمنية . من إعداد السفارة اليمنية . القاهرة .

ويلاحظ هنا أن القرار ربط بين الديمقراطية والوحدة وتماسك المجتمع اليمنى ، مما يؤكد إلى أى مدى تتغلغل هذه المفاهيم فى الروح الوطنية لليمنيين ، لأنها إذا لم تكن موجودة بهذا القدر ، لكان ممكناً للرئيس اليمنى أن يستغل الفرصة ويعصف بمن يريد ويحل الحزب الاشتراكى ورابطة أبناء اليمن .

وقد تأكد ذلك مرة أخرى بتاريخ السابع من يوليو سنة ١٩٩٤ . فى البيان الذى صدر عن مجلس الرئاسة بعد انتهاء الحرب وهزيمة الانفصال وجاء فيه : (١٧)

(إن مجلس الرئاسة وهو يعلن انتهاء جميع الأعمال العسكرية فإنه يؤكد على ما يلى :

أولاً : تطبيق القرار بالقانون رقم (١) لعام ١٩٩٤ م بشأن العفو العام والشامل الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤م .

ثانياً : الاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد وفقاً لما يقرر مجلس الوزراء من ضوابط .

ثالثاً : مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطى والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان .

رابعاً : مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق .

خامساً : اعتماد مبدأ الحوار فى ظل الشرعية الدستورية لحل أية خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف فى العلاقات السياسية .

سادساً : الإسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة فى المناطق التى تضررت من أعمال التمرد والتخريب وعودة جميع العاملين فى الخدمة المدنية لممارسة مهام وظائفهم بصورة اعتيادية.

---

(١٧) محمد ردمان الزرقة - اليمن - مؤامرة الانفصال وانتصار الوحدة ص ١٥٢ - ١٥٣.

سابعاً : توسيع المشاركة الشعبية فى السلطة وإيجاد نظام الحكم المحلي يضمن صلاحيات واسعة للوحدات الإدارية .

وإن مجلس الرئاسة فى هذه الظروف يؤكد أن الأولوية تكمن فى حشد كل الجهود والإمكانيات وتوجيهها لإعادة إعمار ما خربه المتمردون ولتثبيت الأمن والاستقرار فى جميع أنحاء الجمهورية اليمنية مع إعطاء عناية خاصة لتطوير أوضاع مدينة عدن ونهيئتها لتصبح منطقة حرة تؤدى دورها الحيوى كعاصمة اقتصادية وتجارية فى خدمة الاقتصاد الوطنى وحركة التجارة المحلية والدولية) .

وبعد هزيمة الانفصاليين الخونة ، استمرت كل الأحزاب كما هى تمارس نشاطها وتصدر صحفها وتعقد مؤتمراتها ، وتمت إعادة الضباط والجنود الذين شاركوا فى القتال تحت راية الانفصاليين إلى الجيش مرة أخرى دون أى خوف من قيامهم بأعمال تخريبية أو انقلابات عسكرية .

والسبب أن هناك ثقة كاملة ومطلقة فى أن الروح الانفصالية لا وجود لها بشكل جماعى وسط تشكيلات حزبية مهما كان اتجاهها ، ولا فى مناطق جغرافية معينة أو فى تشكيلات عسكرية كاملة، وإنما هى فى نفسيات أفراد معنيين . وترتبط بمفهوم الخيانة الوطنية عند الجميع على اختلاف اتجاهاتهم ●

اللجنة العليا

ينظم العملية الانتخابية القانون رقم ٤١ الصادر فى سنة ١٩٩٢ والذى أجريت على أساسه أول انتخابات فى السابع والعشرين من أبريل سنة ١٩٩٣ ، ثم القانون رقم ٢٧ الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٦ الذى أدخل تعديلات على القانون السابق وأجريت على أساسه الانتخابات الثانية فى ٢٧ أبريل الماضى .

وأهمية هذا القانون أنه أنشأ لأول مرة فى العالم العربى لجنة عليا للانتخابات تقوم بالإشراف عليها وعلى تنظيمها بحيث تضمن نزاهتها وتخضعها لرقابة شعبية شاملة وصارمة يستحيل معها التزوير . وبالتالى فإنها تضع حداً لشكاوى الأحزاب المتنافسة من تعرض عملية التصويت والفرز للتلاعب . وهو ما يضمنه تشكيل اللجنة ومهامها .

مادة (٢٠) [١٨]

أ - تشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوى على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب ممن تتوفر فيهم الشروط المحددة فى هذا القانون .

ب - يكون إقرار قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس :

مادة (٢١)

أ - مدة العضوية فى اللجنة العليا للانتخابات . أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ قرار التعيين .

ب - تبدأ إجراءات ترشيح وتشكيل اللجنة خلال خمسة أشهر من

(١٨) الباب الثالث من قانون الانتخابات العامة فى الجمهورية اليمنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦ .

تاريخ أول انعقاد للمجلس ويجوز إعادة ترشيح وتعيين اللجنة أو أى من أعضائها لدورة ثانية فقط .

مادة (٢٢) :

يشترط فى من يرشح فى اللجنة العليا للانتخابات أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

أ - أن يكون بلغ من العمر ٣٥ سنة.

ب - أن يكون من أبوين يمنيين.

جـ - أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها، وأن يكون من ذوى الكفاءة والخبرة.

د - أن يكون مستقيم الخلق والسلوك .

هـ - ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائى بات فى أى من جرائم الانتخاب أو فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

و - إذا كان العضو المعين فى اللجنة منتمياً إلى أى حزب أو تنظيم سياسى وجب عليه تجميد نشاطه الحزبى مدة عضويته فى اللجنة.

ز - ألا يرشح نفسه فى أى انتخابات عامة أويشترك فى الدعاية الانتخابية للأحزاب أو المرشحين مدة عضويته فى اللجنة .

مادة (٢٣)

أ- أن يكون عضو اللجنة العليا بدرجة لا تقل عن وزير ويستحق العضو هذه الدرجة إذا لم يكن حاصلاً عليها قبل تعيينه فى اللجنة بمجرد صدور قرار التعيين .

ب - يعامل عضو اللجنة معاملة الوزير العامل فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات خلال مدة عمله فى اللجنة .

جـ - لا يجوز فصل عضو اللجنة إلا بقرار جمهورى وذلك فى حالة

فقدانه شرط من الشروط الواردة فى المادة (٢٢) وبموجب حكم قضائى نهائى وفى حالة وفاته أو استقالته أو فصله يتم اختيار وتعيين خلف له لبقية المدة المقررة لعضوية اللجنة وذلك من بين قائمة المرشحين المقرة من مجلس النواب عند تشكيل اللجنة العليا.

د - ينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً للجنة العليا ونائباً للرئيس .

ويقسم أعضاء اللجنة قسماً خاصاً أمام رئيس الجمهورية. وتحددت مهامها فى الإعداد للانتخابات والإشراف عليها وعلى الاستفتاء العام وتقسيم الدوائر الانتخابية وتشكيل اللجان الانتخابية وتعيين رؤسائها وأعضائها وكذلك لجان إدارة الانتخابات فى الدوائر على أن تشكل كل لجنة من رئيس وعضوية وبموافقة من ثلثى أعضاء اللجنة العليا مع عدم جواز تشكيل أى لجنة من حزب واحد .

وتقوم اللجنة العليا أيضاً بتجهيز الجداول الانتخابية ووضع الترتيبات الأمنية والدعوة للانتخابات الدائرة التى يعلن مجلس النواب خلو مكان العضو منها .

مادة (٢٦)

أ - تخضع اللجان الأساسية والأصلية والفرعية والإشرافية والأمنية ومسئولو الأمن والمحافظون ومديرو المديريات وكل من يستعان بهم للقيام بأى مهام تتعلق بالانتخابات والتأكد من حيادية مسئولى السلطة التنفيذية المحلية الذين تستعين بهم اللجنة العليا .

ب - تخضع وسائل الإعلام الرسمية لإشراف وتوجيهات اللجنة العليا فيما يتعلق بالعملية الانتخابية .

المادة (٣١)

على اللجنة العليا توفير المادة التى يجب وضعها على إبهام الناخب عند

إدلائه بصوته : على أن تكون هذه المادة غير قابلة للإزالة قبل مضى (٢٤) ساعة على الأقل وذلك منعاً لتكرار عملية التصويت أكثر من مرة خلال اليوم المحدد للاقتراع .

مادة (٣٢)

أ - تتحمل الدولة تكاليف الانتخابات والاستفتاء، وعلى الحكومة أن تضع تحت تصرف اللجنة العليا للانتخابات كافة الإمكانيات والآلات والوسائل التى تمكنها من أداء عملها على الوجه الأكمل.

ب - يكون للجنة العليا ميزانية خاصة بها تعدها وتقدمها إلى مجلس الوزراء وتقر من قبل مجلس النواب وتدرج ضمن الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً باسم اللجنة العليا للانتخابات .

مادة (٣٣)

أ - اللجنة العليا للانتخابات مستقلة مالياً وإدارياً وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس كافة المهام والاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها فى هذا القانون باستقلالية وحيادية كاملة وتكون قراراتها علنية ولا يجوز بأى حال من الأحوال لأية جهة كانت التدخل فى شؤون اللجنة أو اختصاصاتها أو الحد من صلاحياتها.

ب - يكون للجنة العليا جهاز إدارى وتنفيذى ويكون لها كادر خاص يصدر به قرار جمهورى وتضع اللجنة العليا هيكلها التنظيمى واللوائح اللازمة.

جـ - تمارس اللجنة العليا للانتخابات كافة السلطات والصلاحيات المخولة لوزارتى الخدمة المدنية والمالية فى التشريعات النافذة وذلك فى كل ما يتعلق بشؤون موظفى اللجنة الإدارية والمالية».

وكذلك حرص قانون الانتخابات على تنقية الجداول الانتخابية لتكون أسماء الناخبين فيها فى كل دائرة مطابقاً للواقع . حتى

لا تستخدم فى عمليات التزوير . ومن أبرز المواد التى تضمنها : [١٩]

مادة (٧)

يكون لكل دائرة انتخابية جدول ناخبين دائم تعده لجنة أساسية ولجان فرعية تشكل ويحدد نطاق مهمة كل منها ومقارها بقرار من اللجنة العليا للانتخابات وتمارس مهامها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات والتعليمات المنفذة لذلك .

وعلى اللجان الفرعية موافاة اللجنة الأساسية بالجداول التى تقوم بتحريرها لتفريغها فى جدول الناخبين الدائم للدائرة بعد التوقيع عليها من قبل رئيس وأعضاء اللجنة .

مادة (١٠)

يحرر جدول الناخبين لكل دائرة من خمس نسخ ويوقع عليها رئيس اللجنة الأساسية وعضواها وتحفظ الأولى فى مقر اللجنة بالدائرة الانتخابية الذى تحدده اللجنة العليا ، والثانية فى اللجنة العليا للانتخابات ، والثالثة فى مقر سكرتارية مجلس النواب ، والرابعة فى المحكمة العليا والخامسة فى مقر اللجنة الإشرافية بالمحافظة .

مادة (١١)

يجب أن يشتمل التعديل على مايلى :

١ - إضافة أسماء من توفرت فيهم الصفات التى يشترطها القانون لممارسة حقوقهم الانتخابية.

٢ - إضافة أسماء من أهملوا بغير حق فى الجداول السابقة .

٣ - حذف أسماء المتوفين .

٤ - حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من

---

(١٩) المصدر السابق - الباب الثانى - جداول الناخبين .

كانت اسماؤهم قد أدرجت بغير حق مع بيان سبب الحذف .

٥ - حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة الانتخابية وإضافة من نقلوا موطنهم إليها .

مادة (١٢)

تعلن صورة رسمية لجداول الناخبين لكل دائرة انتخابية معتمدة من رئيس اللجنة الأساسية فى الساحات والأماكن العامة فى نطاق الدائرة وفى مراكز المديريات والأماكن التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات وذلك لمدة خمسة عشر يوماً من نهاية فترة التسجيل .

مادة (١٣)

لكل مواطن مقيم فى الدائرة الانتخابية أن يطلب من اللجنة الأساسية إدراج اسمه فى جدول الناخبين الخاص بها إذا كان قد أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق كما أن لكل ناخب مدرج فى جدول الناخبين أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق وتقدم الطلبات إلى مقر لجنة الإعداد لمدة عشرين يوماً ابتداء من اليوم الأول لإعلان الجداول وتقيد بحسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص وتعطى إيصالات لمقدميها ويجوز لكل ناخب أن يطلع على هذا الدفتر .

مادة (١٤)

تفصل لجنة إعداد الجداول فى طلبات الإدراج والحذف المنصوص عليها فى المادة السابقة فى موعد لا يتجاوز خمسة وعشرين يوماً ابتداء من اليوم التالى لنهاية تقديم الطلبات وللجنة أن تسمع أقوال مقدم الطلب ومن قدم فى شأنه الطلب وأن تجرى ماتراه لازماً من تحقيق وتحريات .

مادة (١٥)

تعرض قرارات لجنة إعداد الجداول فى الأماكن المشار إليها فى المادة

(١٢) من هـذا القـانـون لمدة خمسـة أيـام ابتـداء من نهايـة مـدة الفصل في الطلبات.

مادة (١٦)

أ - لكل ناخب في الدائرة الانتـخابية أن يطعن في قـرارات لجنة إعداد ومراجعة الجداول أمـام المحكمة الابتدائية المختصة في موعد أقـصاه خمسة عشر يومـاً من نهاية فترة إعـلان قرارات اللجنة ولها أن تجـرى ما تراه لازماً من تحقيقات وتحريات للفصل بالطعن قبـولاً أو رفضاً وبما تقتضيه كل حالة على حدة من حذف أو إضافة أو إبقاء الحالة على ما هي عليه، وذلك خلال عشرين يوماً من نهاية فترة تقديم الطعون .

ب - لكل ناخب ولممثل النيابة العامة في الدائرة حق الطعن بالاستئناف في قرارات المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوماً من نهاية فترة الفصل بالطعون وذلك بعـريضة تقدم إلى قاضي يـنتدبه رئيس محكمة الاسـتئناف بالمحافظة، ويجوز عند الاقتضاء انتداب عدد من القضاة يوزع عليهم العمل حسب الدوائر الانتـخابية ويكون الفصـل في هذه الطعون نهائياً في مـوعد لايتجاوز عشرين يوماً من نهاية فترة تقديم الطعون.

مادة (١٧)

تعـدل جداول الناخـبين وفق القـرارات النهـائية التي تصـدر بالتطبـيق للمواد السابقة التي لها علاقة بالموضوع .

مادة (١٩)

تعتبـر جداول الناخبين النهائيـة حجة قاطعة وقت الانتـخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مقيداً بها» ..

وهذا الحـرص الذي يصل إلى حد المغـالاة في ضمـان نزاهة التصـويت ومنع التـلاعب بأسـماء الناخـبين يرتبط أيضـاً بالأوضاع اليـمنيـة الخاصـة

بتركيبة المجتمع اليمنى القبلية المسلحة، والتى قد يؤدى أى تلاعب فى النتائج إلى صدامات مسلحة واشتباكات لا أول لها ولا آخر ، وارتباطه أيضاً بالرغبة فى وحدة البلاد السياسية وعدم إعطاء مبررات لأى طرف يحاربها الادعاء بأن التزوير أو الحرمان من التمثيل فى مجلس النواب يعود لأسباب إقليمية أو قبلية.

ولهذا لم تشهد الانتخابات اليمنية فى المرتين اللتين أجريتا فيها بعد الوحدة فى عام ١٩٩٣، ١٩٩٧ . اشتباكات مسلحة بين القبائل والدولة ، أو بين القبائل وبعضها البعض وإنما حدثت الاشتباكات فى معظمها بين القبائل على أراضى كل منها مثلاً ، وبين القبائل والدولة بسبب مطالب مالية ، وقيام القبائل باختطاف سائحين أو خبراء أجانب كرهائن إلى أن تستجيب الدولة لمطالبهم .

كما أن هناك نوعاً آخر من الاشتباكات بين الدولة وجماعات إسلامية متطرفة ، واعتداءتها على الآخرين .

وهذا المجتمع القبلى المسلح الذى يدخل هذه المعارك ، لم يدخل معركة بسبب الانتخابات . ولهذا فإن اليمنيين يبدون حرصاً كبيراً على وجود الرقابة الدولية على انتخاباتهم ، لاستحالة تزويرها من الأساس بسبب المعادلات السياسية الخاصة بأوضاعهم .

وهى الأوضاع التى قد تكون تسببت فى بعض أوجه التناقض بين مواد فى قانون الانتخابات . فمثلاً . تنص المادة ٤٣ على الآتى : [٢٠]

«مع مراعاة أحكام المادة التالية ، لا يجوز القيام باستخدام المساجد والجوامع وكذا الكليات والمدارس والمعاهد والدوائر الحكومية والمعسكرات والمرافق

---

(٢٠) المصدر السابق - الباب الرابع - تنظيم ضوابط الدعاية الانتخابية .

العامة والأندية والملاعب الرياضية للدعاية الانتخابية بأى شكل من الأشكال .

مادة (٤٧) يحظر على أى حزب أو جماعة أو تنظيم أو أفراد . أو أى جهة كانت ممارسة أى شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية».

وحظر استخدام المساجد للدعاية الانتخابية ومنع التكفير ، الهدف منه منع التيار الإسلامى ، خاصة حزب التجمع اليمنى للإصلاح والذى تكون من جماعات إسلامية فيها إخوان مسلمين وجماعات قبلية من استخدام سلاح التكفير ضد الحزب الاشتراكى الذى كان يحكم الجنوب وحقق الوحدة مع حزب المؤتمر العام فى الشمال بقيادة الرئيس على عبد الله صالح واتهام مرشحيه بالشيوعية ، واستخدام التجمع خطباءه فى المساجد للدعاية له ، خاصة وإنه يملك عدداً كبيراً من المدارس الدينية .

وفى نفس الوقت فقد تم وضع مادة أخرى مرضية للتيار الإسلامى فى الشروط الخاصة للمرشح لعضوية مجلس النواب : [٢١]

(أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للفرائض الدينية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائى بات فى قضية مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره) .

وقد تثير هذه المادة المخاوف من سوء استخدامها لأن الشرط الموضوع مطاط ويسهل اتهام أى مرشح بأن خلقه غير مستقيم. ولا يؤدى الفرائض الدينية .

لكن هذا لم يحدث ، ويصعب حدوثه أيضاً .. لأن المجتمع كله متدين ، بل ان حزب التجمع ينفى أنه يمثل التيار الإسلامى ، لأن اليمن كلها تيار إسلامى حسب قول قادته ، وإنما وضعت لتحقيق التوازن كما قلنا .

---

(٢١) المادة ٥١ - الباب الخامس - إجراءات الانتخابات - الفصل الأول - انتخابات مجلس النواب .

تقارير المنظمات غير اليمنية
عن الانتخابات

انتخابات ١٩٩٣

أجريت أول انتخابات نيابية بعد الوحدة . على أساس التعددية الحزبية في السابع والعشرين من أبريل سنة ١٩٩٣ . وكان الحكم موزعاً بين حزبي المؤتمر الشعبي العام بقيادة على عبد الله صالح رئيس الجمهورية والاشتراكي بقيادة على سالم البيض . وأدت إلى حصول المؤتمر على المركز الأول والتجمع اليمني للإصلاح الثاني والاشتراكي الثالث ، وأصبح الحكم ائتلافاً بين الأحزاب الثلاثة .

وخضعت الانتخابات إلى رقابة دولية ، وكانت المرة الأولى التي توافق فيها دولة عربية على إخضاع انتخابات لهذا النوع من الرقابة ، وسنورد هنا تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن الانتخابات

«اجتازت اليمن[٢٢] بنجاح أول تجربة لانتخابات تعددية في ٢٧ أبريل / نيسان وشارك فيها نحو ٨٠ ٪ من مجموع الناخبين المسجلين وهي نسبة مشاركة مرتفعة بالمقاييس العالمية ، وقد صدرت شكاوى من معظم الأحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان وقت إجراء الانتخابات من حدوث انتهاكات ومخالفات لكن تبين أنها لا تمثل خطأ عاماً ولم تؤثر جوهرياً على ممارسة المواطنين لحق المشاركة . كما أنها تعلقت بحالات ودوائر محدودة».

ويتسق هذا التقييم إجمالاً مع شهادات المراقبين الدوليين التي أكدت على إيجابية الظروف التي جرت فيها الانتخابات .وكان اهتمام الحكومة

---

(٢٢) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عام ١٩٩٤ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ .

اليمينة بفتح الباب أمام منظمات غربية غير حكومية لمراقبة الانتخابات ظاهرة إيجابية رغم قلة عدد فريق المراقبين . لكنها لم تفعل الشئ نفسه مع المنظمات العربية المعنية بحقوق الإنسان ولا المنظمات اليمنية التى حرمت من حق المشاركة فى الرقابة . كما امتثلت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بوجوب استقالة الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات وكافة المسئولين المشمولين فى المادة ٥٥ من قانون الانتخاب . إذا أرادوا ترشيح أنفسهم مع استثناء رئيس الوزراء ونوابه فقط . وكانت الحكومة قد رفضت فى البداية مطلب المعارضة الخاص باستقالة أى وزير أو مسئول تنفيذى كبير حال ترشيحه لضمان المساواة فى الفرص . وعندما أيدت اللجنة العليا للانتخابات هذا المطلب قامت الحكومة بالطعن فى قرارها أمام المحكمة الدستورية التى أصدرت فى ٢١ مارس / آذار حكمها السابق الذى التزمت به .

ولذلك جاءت الانتخابات نظيفة فى مجملها . رغم بعض الانتهاكات والأخطاء التى تذكر فى النقاط التالية :

- عدم استخدام رموز انتخابية تشير إلى كل مرشح من أجل مساعدة الأميين على الاختيار دون تدخل . وقد فرض ذلك أن يقوم آخرون بمساعدة الناخبين الأميين والكتابة لهم ووردت تقارير تفيد باستغلال بعض المرشحين لهذا الوضع لصالحهم .

- طريقة تسجيل الناخبين فى الجداول والتى شابها عدم تنقية هذه الجداول أو إضافة أسماء الذين بلغوا سن الاقتراع وما أقترن بذلك أحياناً من حدوث تلاعب فى إخراجات القيد .

- تصويت رجال القوات المسلحة فى الدوائر التى توجد بها معسكراتهم وليس فى دوائرهم الأصلية . وقد أتاح هذا الوضع فرصة

للحزبين [٢٣] الحاكمين على الإعلام الرسمى المرئى والمسموع والتى انعكست سلبياً على حرية التنافس رغم استجابة الحكومة لما طبقته اللجنة العليا للانتخابات من إتاحة فرصة للأحزاب الأخرى للإعلان عن برامجها. وقد استفاد ١٣ حزباً من هذه الفرصة وفقاً للمعيار الذى اتفق عليه وهو السماح لكل حزب يزيد عدد مرشحيه عن ١٥ بالحصول على حصة من الوقت فى التليفزيون والإذاعة . كما طلبت اللجنة العليا للانتخابات من أجهزة الإعلام التقيد بنص قانون الانتخاب الذى يحظر نشر أو إذاعة أى نشاط للمسئولين الرسميين . أو أى مواد تعتبر دعاية لحزب معين . لكن لم يكن بالإمكان ضمان ذلك دائماً بسبب نسبية التمييز بين ما يعد أو لا يعد دعاية انتخابية .

- ممارسة الحزبين الحاكمين لبعض الضغوط على الناخبين وخاصة الحزب الاشتراكى فى بعض دوائر المحافظات الجنوبية الشرقية التى اكتسحها . وقد أرجعت مصادر عدة استقالة مساعد مدير الأمن فى عدن العقيد عبد الرحمن الشاهدى إلى اعتراضه على تورط بعض قوات الأمن فى ممارسة ضغوط على الناخبين لصالح هذا الحزب .

- الاشتباكات المسلحة التى حدثت فى بعض الدوائر وترتب عليها سقوط قتلى وجرحى كما سبقت الإشارة .

- الارتباك الذى شاب إعلان النتائج ومبادرة اثنين من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات يمثلان حزبى المؤتمر الشعبى وتجمع الإصلاح بإعلان النتائج دون حضور رئيس اللجنة وأمين الإعلام الناطق باسمها مما أدى إلى اعتراض بعض الأحزاب ، كما احتج على ذلك أمين الإعلام باللجنة

---

(٢٣) التقرير يقصد حزبى المؤتمر والاشتراكى نظراً لأن الجيش لم يكن قد تم دمجه ، وكان عملياً يوجد جيشان .

د.عبد الملك الخلافى الذى أصدر بياناً جاء فيه: (إن الاختراق من قبل السلطة وصل إلى داخل اللجنة العليا للانتخابات. وكنت واحداً من الذين تعرضوا لخديعة من أجل استخدام اللجنة أداة للترويج لنتائج غير صحيحة فى الميدان) .

لكن كان واضحاً أن هذه الخلافات رغم أهميتها لا تمثل خطأ عاماً أو تؤثر جوهرياً على جدية ونزاهة الانتخابات ، خاصة وأنها أول انتخابات تعددية فى تاريخ اليمن ، كما أنها لا تفسر كثرة الطعون التى قدمتها الأحزاب فى إطار الصراع السياسى بينها واقترنت بحملات اتهام متبادلة فيما بينها ، وخاصة بين الحزب الاشتراكى وتجمع الإصلاح فقد تركزت اتهامات الإصلاح للاشتراكى فى إنه قام بتزوير واسع فى المحافظات الجنوبية والشرقية، وأن المؤتمر الشعبى تواطأ معه وتركت له الحرية لجمع ما يستطيعه من أصوات بكل السبل للاستمرار فى صيغة تقاسم السلطة بينهما. كما اتهم الاشتراكى الإصلاح بتزوير الانتخابات فى المحافظات الشمالية والغربية . وتقدم بطعون فى نتائج أكثر من عشرين دائرة بها . أما الأحزاب الصغيرة فقد اتهمت الحزبين الحاكمين بانتهاكات واسعة أثناء عملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج . ووجه بيان صدر باسم مجموعة من هذه الأحزاب ، اتهامات محددة أهمها استخدام المال العام لشراء أصوات . والسماح لقوات الأمن بالتدخل لإرهاب الناخبين واقتحام بعض مراكز الاقتراع لفرض أسماء مرشحين بعينهم . لكن تبين أن هذه الاتهامات والطعون انطوت على مبالغات شتى . مما دفع المحكمة العليا إلى التقيد بنص القانون الذى لا يجيز لها تسلم الطعون بعد ثمانية وأربعين ساعة من إعلان النتائج وبشرط أن تكون مقدمة من ناخبين . ليس من أحزاب ومرشحين . وقد احتج تجمع الإصلاح على ذلك فى البداية . لكنه

عاد ليقرر سحب الطعون المقدمة من أنصاره فى إطار اتفاق مع حزبى المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى على تقديم مذكرة للمحكمة العليا بسحب الطعون التى قدمها أنصار الأحزاب الثلاثة . وكان هذا مؤشراً صحيحاً على عدم جدية كثير من الطعون وعلى الطابع السياسى لها .

(وإجمالاً يمكن القول بأن ما حدث من مخالفات رغم أهميتها لم يؤثر جوهرياً على حق الشعب اليمنى فى المشاركة، لكن يظل من الضرورى العمل على توفير الظروف التى تحول دون تكرار مثل هذه المخالفات فى المستقبل).

انتخابات ١٩٩٧

وخضعت الانتخابات اليمنية التى أجريت فى السابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٧ إلى رقابة دولية ومحلية من جانب عدد من المنظمات الأمريكية والأوروبية والعربية ، ووضعت تقاريرها عنها . وهى أول انتخابات تجرى بعد الحرب الأهلية . ومع ذلك لم تعكس آثارها عليها . فلم يحدث استبعاد الأحزاب التى شاركت أجنحة منها فى جريمة الانفصال. والحرب الأهلية ، وعزلها سياسياً أو حلها وهى ظاهرة تفرد بها اليمنيون -كما قلنا - وقد اختار الحزب الاشتراكى مقاطعة الانتخابات فى اجتماع اللجنة المركزية رغم وجود كتلة كبيرة داخلها أرادت دخولها وعدم الانعزال ، أى أن المقاطعة كانت بقرار حزبى صرف ولم تفرض عليه حتى وإن تعلل بأن الأجواء التى تتم فيها الانتخابات لا توفر الشروط التى يطلبها، وقاطع الانتخابات أيضاً أحزاب أخرى منها حزب رابطة ابناء اليمن الذى يرمز إليه اختصار بكلمة "رأى" وهو حزب شارك فى الانفصال بحماس مع المجموعة الانفصالية فى الاشتراكى- وكذلك حزبى اتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوى ، بينما شارك فيها اثنا عشر حزباً وعدداً كبيراً من المستقلين .

وقد شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بوفد منها فى مراقبة الانتخابات . ووضعت تقريراً عنها . تعرض إلى عدد من السلبيات والتجاوزات فى إعداد جداول الناخبين والانتخابات وعمل اللجنة العليا للانتخابات وتسجيل العسكريين وصغار السن .

لكن التقرير أكد على الجوانب الإيجابية للعملية الانتخابية فجاء فيه:[٢٤]

«وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية لاحظ وفد المنظمة إتاحة حصص لكافة الأحزاب المشاركة للدعاية فى الإعلام المملوك للدولة من إذاعة مرئية ومسموعة وصحافة ، وإن كانت بعض أحزاب المعارضة قد شكت من ضآلة الحصص التى تقررت مقارنة بما تملكه الأحزاب الحاكمة من توجيه هذه الوسائل الإعلامية . كما شكا بعض المستقلين من الأسلوب الذى سمح به للدعاية للمرشحين المستقلين فى الإعلام الرسمى . وبالمثل شكت بعض المرشحات من استخدام منابر المساجد للدعاية ضد المرأة ، لكن يظل من الواضح - فى إطار ما لمسه الوفد - إنه أتيح للمرشحين إجراء مهرجاناتهم الانتخابية بقدر كبير من الحرية وحتى الأحزاب المقاطعة التى دعت لمسيرة لتعزيز دعوتها لمقاطعة الانتخابات . ورفضتها السلطات لأسباب أمنية . فقد سمح لها بديلاً لذلك بإجراء مهرجان حاشد أذيعت أخبار مصورة عنه فى التليفزيون ليلة الانتخابات .

أما عملية الاقتراع نفسها فقد تمت بشفافية بحضور مندوبى الأحزاب المشاركة والمستقلين والمراقبين الوطنيين وبملاحظة المراقبين الدوليين ، وتم التصويت طبقاً للبطاقات الانتخابية التى تحمل صور الناخبين ، وكذا باستخدام بطاقات التسجيل للتسهيل على الذين تعذر عليهم استخراج

---

(٢٤) ملاحظة الانتخابات النيابية فى اليمن ٢٧ أبريل / نيسان ١٩٩٧ وص ١٢٨ - ١٣٩ من كتاب قضايا حقوق الإنسان - الإصدار الأول - ١٩٩٧ عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

البطاقة الانتخابية كما تم استخدام الحبر غير القابل للإزالة لمدة يوم على الإبهام واستخدام البصمة فى إثبات إتمام التصويت ، لكن ظلت الشكوى من تأثير العيوب التى شابت المرحلة الأولى الخاصة بالقيد والتسجيل . وبخاصة مسألة تصويت العسكريين . كما لاحظ وفد المنظمة ضعف إقبال النساء على التصويت مقارناً بالطفرة الكبيرة فى التسجيل وكذا ضعف الإقبال على التصويت فى بعض الدوائر فى المحافظات الجنوبية من جراء مقاطعة بعض الأحزاب. لكنه لاحظ أيضاً أن بعض قادة الأحزاب المقاطعة شاركوا كمرشحين مستقلين . ووجه بعضها منتسبية للتصويت فى بعض الدوائر . ويأسف وفد المنظمة لوقوع بعض أعمال العنف خلال العملية الانتخابية راح ضحيتها عدد من المواطنين .

كذلك تمت عملية فرز الأصوات بشفافية تحت نظر مندوبى الأحزاب والمستقلين وهيئات الرقابة الوطنية والدولية . لكن نما إلى علم وفد المنظمة اختفاء عدد من صناديق الانتخاب أثناء نقلها إلى المقرات الرئيسية المخصصة للفرز . وتأخر الإعلان عن نتائج فرز الأصوات فى عدد من الدوائر عن المهلة المحددة بالقانون (٧٢) ساعة بسبب التوتر الذى ساد عدداً من الدوائر التى احتدم فيها التنافس بين حزبى الائتلاف الحاكم . وأعلنت النتائج النهائية فجر السبت ٣ مايو / أيار فى ٢٩٩ دائرة (من أصل ٣٠١) دائرة فيما تقرر إعادة الانتخابات فى دائرتين فى محافظتى زمار وحجة نظراً لحدوث مشكلات وخلافات بين المرشحين . وتقدم عدد كبير من الأحزاب والمستقلين بطعون فى نتائج الانتخابات .

الرقابة الشعبية والدولية : أتاحت الحكومة اليمنية – كما سبق الإشارة فى أكثر من موضع من هذا التقرير إجراء الانتخابات فى ظل رقابة شعبية ودولية. وقد شاركت فى الرقابة الوطنية ثلاث هيئات غير حكومية . هى

مشروع ملاحظة الانتخابات التابع للمعهد العربى الديمقراطى وهو مؤسسة غير حكومية تأسست بعد انتخابات العام ١٩٩٣ بمعاونة المعهد الديمقراطى الأمريكى N.D.I ولجنة رقابة الانتخابات وهى لجنة شعبية تأسست بمبادرة أهلية طوعية خلال شهرى يوليو / تموز وأغسطس ١٩٩٦ وأعلنت رسمياً فى شهر سبتمبر / أيلول . بهدف الرقابة الميدانية وتوثيق أية خروقات ، وكذا رفع الوعى بين المواطنين بحقوقهم الدستورية والديمقراطية فيما يتعلق بالانتخابات وحظيت بدعم ومساندة الاتحاد الأوروبى أساساً ، أما الهيئة الثالثة فهى اللجنة الشعبية العليا للرقابة على نزاهة الانتخابات ، وتنبثق أساساً من الهيئات النقابية والاتحادات المعنية .

وقد أسهمت هذه الهيئات بشكل بارز فى تدريب عدد كبير من المراقبين خلال فترة الإعداد للانتخابات بلغ إجمالاً نحو ٢٢ ألف مراقب تم توزيعهم على أكثر من ألفى مركز انتخابى فى أنحاء البلاد .

أما الرقابة الدولية فقد شارك فيها نحو ١٢٠ مراقباً ينتمون إلى العديد من الهيئات الدولية . وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى . ومثل المعهد الديمقراطى الأمريكى وحده ٣٢ مراقباً من الولايات المتحدة أو من هيئات عربية تتعاون معه فى الساحة العربية . بينما اعتذر المعهد الجمهورى الأمريكى والذى شارك فى مراقبة انتخابات العام ١٩٩٣ عن عدم المشاركة فى الانتخابات الحالية وسبب ذلك بأن المناخ السياسى فى اليمن لا يتيح للمعهد بصورة كبيرة . التأثير على الأداء النزيه للانتخابات وأن عدداً كبيراً من العوامل تهدد بتقويض عملية الانتخابات والبيئة المناسبة لها .

وقد شكل كل من الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة والمعهد الديمقراطى العربى. ولجنة رقابة الانتخابات. سكرتارية لمساعدة المراقبين الدوليين

وإعطائهم تقارير أولية. أو افادات أولية كما شكل عدد من الأكاديمين والمثقفين من المستقلين والحزبيين فريق مساعدة للمراقبين الدوليين لتسهيل مهمتهم .

وقد أثارت تجربة الرقابة الوطنية اهتماماً كبيراً لدى كل المعنيين ، سواء بدورها المباشر فى عملية مراقبة الانتخابات أو دورها غير المباشر فى إشاعة الجو الديمقراطى من خلال برامج التدريب واسعة النطاق التى أنجزتها والتى انغمس فيها آلاف من الشبان والشابات فى اليمن .

الخلاصة : وقد خلص وفد المنظمة . الذى يعتقد أن التطور الديمقراطى عملية تراكمية لا تتأتى إلا بالممارسة والتصويب . إلا أنه على الرغم مما شاب العملية الانتخابية من نواقص أو عيوب فى إعداد جداول الناخبين ، وتصويت العسكريين ، أو الضغوط التى تعرض لها بعض المرشحين للانسحاب ، والتوتر الذى ساد خلال فرز الأصوات فى بعض المواقع ، وسقوط بعض الضحايا . إلا أن التجربة فى إجمالها إيجابية ساهمت فى إعمال حق المواطنين فى المشاركة وعرضت خلالها كافة القوى السياسية نقدها للسياسات بشكل فعال . وطرحت رأوها وطموحاتها للمستقبل على جمهور الناخبين وتحدث فى ظلها . تجربة حقيقية للرقابة الشعبية لعملية الاقتراع التى تمت فى شفافية وبحضور مراقبين دوليين» .

بيان مجموعة المراقبين الدوليين : [٢٥]

« إن عملية الفرز التى تتطلب اتفاق عام على صلاحية الأصوات تستغرق وقتاً طويلاً ، ولكنها كانت دون شك شفافة جداً حيث تم السماح لكافة ممثلى المرشحين للتعبير عن آرائهم بخصوص كل ورقة اقتراع .

---

(٢٥) من بيان الناطق الرسمى باسم مجموعة المراقبين الدوليين ، وهى السيدة / فربلى بول - من هولندا - بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٩٧ .

الخلاصة : يشعر أفراد فريق البعثة بالتشرف لإتاحة الفرصة لهم لمراقبة الانتخابات النيابية التعددية لعام ١٩٩٧ فى اليمن ويودون تهنئة كل من عمل جاهداً لإنجاح هذه الانتخابات . وتلاحظ البعثة بأن الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ فى اليمن . قد تمت فى مرحلة مبكرة من تطور البلد الديمقراطى وفى ظروف معقدة آخذين فى الاعتبار تلك الظروف ، وعلى الرغم من المخالفات المذكورة ، فإن البعثة ترى بأن تلك الانتخابات كانت متوازنة وحرة ونزيهة فى هذا الوقت والتاريخ» •